أثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على الشركات المحلية

"دراسة تطبيقية على الشركات العاملة بالقطاع الصناعي بالسادس من أكتوبر"

أ.د.رضا عبد السلام

أستاذ الإقتصاد والمالية العامة ووكيل الكلية لشؤون الطلاب

بكلية الحقوق – جامعة المنصورة

حسام الدين على الشبراوى

باحث دكتوراه

بكلية الحقوق – جامعة المنصورة

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر والشركات المحلية بالإضافة إلى قياس تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمارات المحلية وذلك بالتطبيق على الشركات العاملة بالقطاع الصناعي بالسادس من أكتوبر. وتم تصميم نموذج مقترح للدراسة لكي يستخدم لاختبار أثر الإستثمار الأجنبي المباشرعلى الشركات المحلية. وتم ملأ قائمة الاستقصاء بمعرفة المستقصى منه عن طريق المقابلة الشخصية، وبلغ حجم العينة ٣٤٩ مفردة، كما بلغ عدد الاستمارات الصحيحة ٢٥٨ بنسبة بلغت ٧٤% من إجمالي حجم العينة.

وأوضحت نتائج التحليل الإحصائي وجود ارتباط معنوي إيجابي بين الإستثمار الأجنبي المباشر من ناحية وكل من: توفير مصارد التمويل، والموارد المحلية، وعدد الشركات المحلية، والواردات، والصادرات، ونقل المعرفة، وتوفير فرص العمل من ناحية أخرى عند مستوى معنوية ٠,٠١، كما أظهرت نتائج البحث وجود تأثير معنوي إيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على كل من توفير مصارد التمويل، وعدد الشركات المحلية، والصادرات، ونقل المعرفة، وتوفير فرص العمل عند مستوى معنوية ٠,٠١. في حين يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر سلبياً على الموارد المحلية، كما أن التأثير الإيجابي على زيادة الواردات هو فى مضمونه تأثير سلبي، ويزداد تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على نقل المعرفة بمعامل تفسير ٨٥% ثم توفير فرص العمل بمعامل تفسير ٥٢% ويليه التأثير على توفير مصادر التمويل بمعامل تفسير ٥١%، ويساهم بنسبة ضئيلة فى زيادة الصادرات حيث بلغ معامل التفسير ١٠%.

مقدمة:

يشهد العالم المعاصر الكثير من التطورات الإقتصادية الهامة على أكثر من صعيد وشتى المجالات، والتي تسعى من خلاله الدول إلى تحقيق التكامل الإنتاجى الدولى الذى ينبع من أثر الثورة العلمية والتكنولوجية وتشكل هذه التطورات جميعها روافد تصب فى صالح العولمة (Globalization) والتى تعبر عن الصورة العامة للإقتصاد العالمى الراهن، والتى تقوده الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، حيث أصبحت بعض البلدان المتقدمة رائدة فى إستيراد الإستثمارات وتصديرها فى آن واحد، وذلك عن طريق الدور المتعاظم للشركات متعددة الجنسيات فى إطار العولمة الإقتصادية.[١]

[١] رضا عبد السلام، محددات الإستثمار الأجنبى المباشر فى عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية- المنصورة، ٢٠١٠، ص. ١٢٤.

والجدير بالذكر أن النمو المتزايد لتدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر (Foreign Direct Investment) خلال التسعينيات من القرن الماضى أحد أهم التغيرات الحديثة فى الإقتصاد العالمى، فقد حققت هذه التدفقات نمو أسرع فى معدلات التجارة الدولية والناتج المحلى الإجمالى العالمى، وعلى الرغم من أن الوجهة الرئيسية لهذه التدفقات كانت ومازالت إلى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبى ومؤخراً دول شرق آسيا التى أثرت وأثر فيها الإستثمار الأجنبى تأثيراً مباشراً وغير مباشر حيث أصبحت من الدول الأولى الجاذبة للإستثمار الأجنبى المباشر إليها بل وأصبحت من الدول المصدرة للإستثمار الأجنبى.[١]

كما شهدت الدول النامية زيادة حادة فى تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر إليها، حيث اعتمدت الدول النامية منذ فترة بعيدة وحتى الآن على الدول المتقدمة للنهوض بمستويات التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها متخذة أشكال وصور عدة نتيجة النقص في مصادر التمويل المحلية لديها لدعم مشاريع التنمية، مما زاد إعتمادها على مصادر التمويل الخارجية و منها الإستثمار الأجنبي المباشر بإعتباره محركاً للنمو الاقتصادي الذي يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية للإقتصاد المحلي وإيجاد فرص عمل وزيادة معدلات التشغيل وإدخال التقنية الحديثة ومد هذه الدول بأساليب إدارية أكثر فاعلية، وتعتبر هذه الخصائص السمة المميزة لهذا الإستثمار التي لا تتوفر لغيره من مصادر التمويل الاخرى.[٢]

أولاً: الإطار النظري والدراسات السابقة:

١) تعريف الإستثمار الأجنبى المباشر:

يعرف الإستثمار الأجنبي المباشرعلى أنه إنتقال رؤوس الأموال الأجنبية للعمل فى الدول المضيفة بشكل مباشر فى صور مختلفة سواء كانت وحدات صناعية، إستخراجية أو تحويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويكون حافز الربح المحرك الرئيسى لهذه الإستثمارات.[٣]

---

[١] خيرة، خيالى، دور الإستثمار الأجنبى المباشر فى دعم النمو الإقتصادى بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، جامعة قاصدى مرباح ورفلة- كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، رسالة ماجستير، ٢٠١٦.

[2] ESCWA (The role of foreign direct investment in economic development in Escwa Member Countries) U.N, New York. 2000.

[3] Tarun Kanti Bose, Advantages and Disadvantages of FDI in China and India, International Business Research, Vol. 5, No. 5, 2012, P.P. 164-174.

كما يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك النوع فى الإستثمار الأجنبي في حقوق الملكية للمستثمرين المتواجدين في دولة ما (وعادةً ما يتمثل أولئك المستثمرون في شكل شركات) في أنشطة الأعمال التي تتم في دولة أخرى، وحيث يكون لأولئك المستثمرين هيمنتهم على الإدارة، وقد أشار الباحث إلى ما يعرف برصيد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الدولة وبأنه التراكم الإجمالي الذي تسجله الدولة المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر الدولة المضيفة. [١] (ويتفق الباحثان مع هذا التعريف)

أما الدكتور نزيه عبد المقصود مبروك عرفه على أنه:"تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها, أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. [٢]

فى حين عرفت المنظمة العالمية للتجارة (W.T.O) الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها. [٣]

بينما عرف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(U.N.C.T.A.D) الإستثمار الأجنبى المباشر بأنه إستثمار يفترض وجود علاقة إستثمارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمريين الأجانب، وقد يسعى هؤلاء المستثمرون عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم فى مشاريع أو مؤسسات تنتمى إلى البلد المضيف، تعود ملكياتها بالكامل لهم وقد يشاركهم فى هذه الملكية وطنيون أو أجانب.[٤] ويلاحظ أن هذا التعريف يركز على العلاقة طويلة الأجل بين الدولة المضيفة للإستثمار والمستثمر الأجنبى.

---

(1) Edward Graham "Anti Globalism & Multinational Investors", www.cipe-arabia.org

(٢) نزيه عبد المقصود مبروك, الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, ٢٠٠٧ , ص: ٣

(3) WORLD TRADE ORGANIZATION, 2004 www.wto.org.

(4)UNCTAD (WORLD INVESTMENT REPORT 1999: Foreign direct investment and the challenge of development)Geneva and new York,1999,pp465.

ويعرف صندوق النقد الدولى (F.M.I) أن الإستثمار الأجنبى يكون مباشراً حين يتملك المستثمر 10 % أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها.[١]

أما منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية(O.E.C.D) عرفته على أنه الإستثمار لغرض تأسيس علاقات اقتصادية دائمة أو طويلة مع مشروع مثل : الاستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة تأثير فعال على إدارة الاستثمارات أو المشروعات الاستثمارية

أ– في بلد معين من قبل غير المقيمين بالوسائل الآتية:

- خلق، تمديد أو توسيع مشروع مملوك كليا أو فرع، أو اكتساب الملكية الكاملة، أو مشروع موجود.
- المشاركة في مشروع جديد أو مشروع موجود.
- توطن لمدة خمسة سنوات أو أكثر.

ب – في الخارج من قبل المقيمين في البلد بالوسائل الآتية:

- خلق أو تمديد أو توسيع مشروع مملوك كليا أو فرع، أو اكتساب الملكية الكاملة أو مشروع موجود.
- المشاركة في مشروع جديد أو مشروع موجود.
- قرض لمدة خمس سنوات أو أكثر.[٢]

ويختلف مفهوم الإستثمار الأجنبى المباشر عن الإستثمار الأجنبى غير المباشر حيث يعرف على أنه الإستثمار الذي يتم عن طريق شراء اوراق مالية لشركات تسهم في النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع.[٣]

---

[1]UNCTAD (WORLD INVESTMENT REPORT 2004: The shift towards services) Geneva and new York,2004, p.p 345.

[2]ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA (ESCWA). E/ESCWA/EDGD/2011/Technical Paper.3 2011.

[٣]وفاء هاشم حسن شهاب الدين، دور الإستثمار الأجنبى غير المباشر فى سوق الأوراق المالية فى مصر خلال فترة الإصلاح الإقتصادى:دراسة مقارنة مع ماليزيا، جامعة بنها-كلية التجارة، رسالة ماجستير، ٢٠١٣.

تعريف الإستثمار المحلى (الوطنى):-

يعرف الإستثمار الوطني على أنه الذى ينتمي إلى البلد الذي يقام فيه المشروع الإستثماري، ويتم تمويله من مصادر داخلية ويصنف إلى:

- إستثمار حكومى**Government investment** : يكون القائم عليه القطاع العام، أو الحكومة أو أحد المؤسسات أو الهيئات العامة بهدف دوافع عامة، مثل زيادة الرفاهية العامة، تخفيف حدة البطالة والاستقرار الإقتصادي، وزيادة معدل النمو.
- إستثمار خاص**Private Investment** : ويقوم به الأفراد والمشروعات الخاصة ويحكمه دوافع تعظيم الربح وتقوية المركز التنافسي للمشروع [١].

كما أضاف بعض علماء الإقتصاد أنواع إضافية للإستثمار المحلى وهى كالتالى:

- **الإستثمار فى المخزون Inventory Investment:** يعتبر التغير في المخزون أحد مكونات الاستثمار المحلي الإجمالي، وهو يتكون من الكميات المخزونة من المواد الخام والمنتجات النهائية التي لم تتمكن الدولة أو المستثمرين من بيعها بعد، وعلى ذلك فإن الفرق بين الإنتاج والمبيعات يسمى الاستثمار في المخزون بمعنى إذا زاد الإنتاج عن المبيعات وأصبح لدي المنشأة بضاعة مخزونة يكون الاستثمار في المخزون موجب وإذا كان الإنتاج أقل من المبيعات وانخفض المخزون يسمى الاستثمار المخزون سالب وعادة ما يكون الفرق صغير.[٢]
- صافي الصادرات Net Exports: تمثل الصادرات إستثماراً حيث أنها عبارة عن منتجات تم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة ولكنها لم تستهلك وبالتالي فأن قيمتها تشكل زيادة في الثروة القومية كإستثمار وتسبب زيادة في مستوى الدخل القومي، أي أن تؤثر الصادرات تأثيراً إيجابياً على الإنفاق الكلي، حيث يزداد الإنفاق الكلي بزيادة الصادرات، أما الواردات فتأثيرها سلبياً على الإنفاق الكلي، حيث أن زيادة الواردات يعني انخفاض الإنفاق الكلي بقيمة الواردات.[٣]

---

[١]علي لطفي- إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية- المؤتمر السنوي الثاني عشر- جامعة عين شمس- دار الضيافة- ديسمبر ٢٠٠٧م- ص٧.

[٢] نادية النمر، فتحى على سعد، تخطيط الإستثمار، كلية التجارة- جامعة بنها، ص. ١٠-١١، ٢٠١٠.

[٣]المرجع السابق، ص.١٢.

٢) النظرية التقليدية والنظرية الحديثة

أولاً: النظرية التقليدية:-

يرى أصحاب هذه النظرية أن الإستثمارات الأجنبية تحقق العديد من الأهداف لصالحها لا تتناسب مع المنافع التى تحققها الدول المضيفة وينظرون إلى العلاقة بين طرفى الإستثمار إلى علاقة بين قوى وضعيف وبالتالى فهى علاقة غير متكافئة الأمر الذى يسفر عنه فوائد أكبر للطرف الأقوى على حساب الطرف الضعيف وهو الدولة المضيفة [١]، كما يقدم أصحاب هذا الرأى العديد من الحجج والأسانيد من أهمها:-

♣ الرأسمالية Capitalization

يحدث فى حالة إمتلاك المستثمر الأجنبى لوسائل الإنتاج والسلع والخدمات بصورة كبيرة مما يؤدى إلى تراكم رأس المال لصالح المستثمر الأجنبى وتحويلها إلى بلادهم على حساب الدولة المضيفة، حيث أن صغر حجم رأس المال المبدئى الذى تجلبه الشركات متعددة الجنسيات MNEs فى كثير من الأحيان لا يتناسب مع حجم التحويلات من الأرباح الأمر الذى يؤدى إلى العديد من الآثار السلبية على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة وإنخفاض حصيلتها من الضرائب.

♣ المنافسة الضارة Damaging Competition

عدم ملائمة ما تمتلكه الشركات متعددة الجنسيات من مهارات والتكنولوجيا ورأس المال بالمقارنة مع الدول المضيفة يؤدى إلى المنافسة الإحتكارية والضارة مع الشركات المحلية، حيث أن دخول الإستثمارات الأجنبية إلى مجالات تعمل بها شركات محلية لإنتاج سلع مثيلة أو منافسة قد يؤدى إلى القضاء على هذه الشركات لدى الدولة المضيفة بما للشركات الأجنبية من خبرة واسعة وإمكانيات هائلة وتكنولوجيا عالية وما ينتج عن ذلك من آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية سلبية.[٢]

♣ السلطة الإحتكارية Monopolistic Power

تؤدى الإستثمارات الأجنبية إلى تحجيم دور الشركات المحلية وذلك لإستحواذ الشركات الأجنبية على القطاع الإقتصادى كما أنها تسعى لخلق حالات إحتكار تحت ما يسمى " سر الحرفة"

♣ الفوضى المجتمعية Social Disorder

تسعى بعض الشركات متعددة الجنسيات إلى جلب أنماط إستهلاكية لا تتناسب مع ثقافة الدول المضيفة فضلاً عن الأنشطة الإعلامية والتسويقية التى تروج فيها أفكاراً لا تتناسب مع تلك الدول، كما أن بعض من الشركات متعددة الجنسيات لكى تصل إلى أهدافها فإنها تستخدم بعص الأساليب والسلوكيات غير الأخلاقية مثل تقديم العمولات، بالإضافة إلى أن بعض من تلك الشركات تعتبر بمثابة ستار لممارسة بعض الأعمال السرية غير المشروعة مثل التجسس وغسيل الأموال.[٣]

---

[١] الشحات، نظير رياض محمد، ٢٠١٠، إدارة المنشأت المالية، كلية التجارة – جامعة المنصورة.

[2] Bevan, A.A. and Estrin, S., 2000, foreign direct investment in transition economies, London Business School.

[3] Zilinske,A., 2010, Negative and positive effects of foreign direct investment, Economics and Management, Vol. 15,No. 1, P.P.332-336.

♣ إستغلال الموارد الطبيعية Exploitation of Natural Resources

يرى أصحاب هذا الرأى أن المستثمرين الأجانب يستغلون ثروات الدول المضيفة والدليل على ذلك أن معظم الإستثمارات تتركز فى المواد الخام والصناعات الإستخراجية كالبترول والمعادن المختلفة والحصول على هذه الثروات بأسعار قليلة لا تتناسب مع أسعار السلع التى تتولد عنها والتى يعاد تصديرها للدول المضيفة بأسعار مبالغ فيها.

♣ ضغوطات دولية International Relations

يعمل الإستثمار الأجنبى المباشر على ربط إقتصاد الدول المضيفة بإقتصاد الدول المستثمرة وهو ما يتيح لدول الصناعات الكبرى ممارسة الضغوط المختلفة لكى تتمكن من تحقيق مطالبها، فهى لا تكتفى بالعديد من الإمتيازات مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية والإستثناء من قوانين العمل للدول المضيفة ولكنها تسعى للحصول على المزيد من الحوافز والضمانات والتسهيلات مما يؤدى إلى خللاً فى عملية التخطيط الإقتصادى الشامل للدول المضيفة.

♣ تحيز المعلومات Information Bias

حيث يعرف المستثمر الأجنبى كافة المعلومات الداخلية حول إنتاجية شركات الدول المضيفة وبالتالى يستفيد منها فى السيطرة على الأسواق المحلية وتطوير منتجاته والخدمات التى يقدمها ومن ثم الحصول على الميزة التنافسية.[1]

♣ الفرق فى المكاسب Dissipation of Gains

يقر أصحاب هذه النظرية بأن الإستعانة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق النمو الإقتصادى لا يحقق أهداف النمو المطلوبة لإقتصاد الدول المضيفة حيث تستفيد الشركات المتسثمرة من إنخفاض تكلفة عنصر العمل كما أنها تقوم بإستيراد السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج من الشركة الأم وهذا يعنى تحويل أكبر قدر من الأموال إلى الخارج، بل وتحتفظ بالوظائف الفنية والمهارية وتسند الوظائف الروتينية للعاملين من أبناء الدول المضيفة وبالتالى تصبح العلاقة غير متكافئة تؤدى إلى تحقيق أرباح والمنفعة للشركات متعددة الجنسيات أكثر من الدول المضيفة.

♣ الإقتراض المفرط فى سوق الإئتمان المحلى Excessive borrowing in the domestic credit market

يتمثل أحد عيوب الإستثمارات الأجنبية المباشرة فى زيادة الإستدانة للشركات المحلية حيث يتم تمويل الإستثمارات المحلية من المدخرات الأجنبية فى إشكل قراض الشركات الأجنبية للشركات المحلية [٢].

---

[1] Adjei, A.A., 2007, Foreign direct investment and its importance to the economy of South Africa, Master Degree, University of South Africa.

[2] Mallampally,P. and Sauvant,K., 1999, Foreign direct investment in developing counties, International Monetary Fund, Vol. 36, No. 1.

ثانياً: المدرسة الحديثة:-

يرى أصحاب هذه النظرية أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة لها دور إيجابى فى تحقيق النمو الإقتصادى للدول المضيفة إسناداً لما يلى:-

- يعد الإستثمار الأجنبى المباشر FDI أداة لسد الفجوة التمويلية للدول المضيفة، حيث أن مدخرات الدول النامية لا تكفى لتمويل المعدل الأمثل لبناء رأس المال وهنا تسهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة فى جلب العملات الأجنبية وكذلك يعتبر وسيلة تغلغل الدول المضيفة فى الأسواق المالية الدولية وبالتالى تسهم فى دفع عجلة النمو الإقتصادى، كما يحدث هذا التأثير فى حالة وفرة المدخرات وذلك فى حالة عدم قدرة النظم المصرفية من توجيه الأموال المتاحة للمستثمرين المحليين.(١)
- كما يعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة أنها مصدر للتمويل أكثر إستقراراً من التمويل الخارجى من المحافظ الإستثمارية والأموال المقترضة.
- تستفيد الدول المضيفة على كافة مجالات التنمية من وجود الشركات الأجنبية حيث تتمتع بقدرة عالية فى إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية بما تمتلكه من إمكانيات إدارية وفنية لا تتوافر لدى الدول المضيفة الأمر الذى يؤثر بشكل إيجابى على أداء الأعمال فى البلد المضيف وبالتالى نمو الإنتاجية وتنمية المشاريع.(٢)

كما أضاف بعض الباحثين أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدى إلى توفير البيئة اللازمة للتنمية من خلال بيئة تكنولوجية حديثة والنمو الإقتصادى والحد من البطالة وزيادة معدلات الأجور **وذلك على النحو التالى:-**

- **الإندماج التجارى Trade Integration**

يؤثر الإستثمار الأجنبى على تنمية صناعات الدول من خلال الإقتصاد العالمى Global Economy من خلال حركة التجارة الخارجية وتطوير الروابط الإقتصادية بين الدول فدخول الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول المضيفة قد يخلق نوعاً من المنافسة الخلاقة بين هذه الشركات والشركات الوطنية وبالتالى التطوير والتحديث حتى تتمكن الدول المضيفة على التعايش الفعال فى ظل العولمة وإتفاقية تحرير التجارة.

- **الحد من الإستيراد وتعزيز الصادرات Reduction of import and Promotion exports**

تساعد الإستثمارات الأجنبية المباشرة فى تحسين ميزان المدفوعات حيث تفتح أسواق جديدة للتصدير لما لها أيضا أثر غير مباشر فى تحسين جودة المنتجات والخدمات المحلية مما ينعكس على إنفتاح الأسواق العالمية أمام هذه المنتجات.(٣)

---

(1) Mallampally,P. and Sauvant,K., 1999, Foreign direct investment in developing counties, International Monetary Fund, Vol. 36, No. 1.

(2) Mallampally,P. and Sauvant,K. Op.cit. P.3.

(3) Zilinske,A., 2010, Negative and positive effects of foreign direct investment, Economics and Management, Vol. 15,No. 1, P.P.332-336.

- **نقل التكنولوجيا Technology Transfer**

تسمح الإستثمارات الأجنبية المباشرة بنقل التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة إلى الدول المضيفة بالإضافة إلى المهارات اللازمة لتشغيلها وصيانتها ومساعدة هذه الدول على إستيعاب وفهم والتعامل مع المستويات التكنولوجية الحديثة بما لذلك العديد من الآثار الإيجابية وخاضةً فى مجال الصناعة والإتصالات والمعلومات.

- **بناء رأس المال البشرى Human Capital Enhancement**

تدريب وتنمية الكوادر البشرية وتطوير أصول المعرفة وزيادة الإبتكار والتوسع فى إستخدام الأساليب لأداء الأعمال فى الدول المضيفة بالإضافة إلى توفير فرص عمل جديدة حيث تقوم عدد من الدول النامية (المضيفة) بوضع تشريعات قانونية تفرض بموجبها على مشروعات الإستثمار الأجنبى المباشر إستخدام عدد معين من العمالة المحلية فى هذه المشروعات وبالتالى زيادة حجم التشغيل والحد من مشكلة البطالة.[١]

ويرى الباحثان أن الإستثمار الأجنبى المباشر يعتبر وسيلة مكملة للإستثمار المحلى فهو وجهان لعملة واحدة له العديد من المزايا كوسيلة فعالة لزيادة معدل النمو الإقتصادى من خلال مشروعات تؤدى إلى نقل التقنية الحديثة وتتيح التنمية البشرية وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين القدرات التنافسية، كما له العديد من الآثار السلبية الناتجة عن تلك المشروعات، ويمكن القول أن هناك مصالح مشتركة بين أطراف عملية الإستثمار يمكن الإنطلاق منها لتحقيق التوافق بين تلك المصالح.

٣) دوافع الإستثمار الأجنبى المباشر

أولاً: أهداف المستثمر:

- **خفض تكاليف الإنتاج (الإستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية):-**

نظراً لحدة المنافسة داخلياً و خارجياً بين الشركات المنتجة حتى أصبحت السلعة تباع بسعر التكلفة مع هامش ربح ضئيل، لذلك يسعى المنتج لخفض تكاليف الإنتاج ليتمكن من مواجهة منافسية وتحقيق هامش ربح أكبر له [٢]، على سبيل المثال الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل إستخدامها وكذلك توفير نفقات الشحن والنقل والتخزين كما هو الحال فى صناعات البتروكيماويات بالإضافة إلى الإستفادة من ميزة هامة في الدول النامية وهى أن كلفة الأيدي العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعياً.[٣]

---

(1) Adjei, A.A., 2007, OP.cit, P. 22.

[٢] الشحات، نظير رياض محمد، مرجع سبق ذكره، ص.٢٠.

[٣] أحمد، موفق و خضير، حلا سامى، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثمانون، ٢٠١٠.

- **زيادة الفاعلية التسويقية (الإستثمار الباحث عن الأسواق):-**

قد تواجه الشركات الأجنبية إزدياد حدة المنافسة فى السوق المحلى وعدم قدرتها على العمل التسويقى مما قد يهدد بفقدان هذه الأسواق ولذلك تلجأ الشركات الأجنبية لدخول تلك الأسواق عن طريق الإستثمار المباشر لزيادة الفاعلية التسويقية[١] وكذلك أيضاً إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها، ويعتمد هذا الإستثمار على حجم السوق ونموه فى البلد المضيفة، و حجم السوق بمستوى نمو الناتج المحلى وحصة الفرد منه التى توضح القوة الشرائية المؤثرة فى الطلب على السلع و الخدمات التى تنتجها الشركات عبر الوطنية.[٢] وهذا هو الأسلوب الذى ساد فى فترة الستينات والسبعينيات من القرن العشرين أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، وأيضا السائد فى موجة الإستثمارات الأمريكية فى المدة المبكرة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفى بعض الأحيان تستثمر الشركات الأجنبية فى أسواق تتميز بإنخفاض فى المستوى التقنى، مثل قيام البنوك الكبرى بشراء بنوك صغيرة فى الأسواق الواعدة.[٣]

- **الإستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية:**

يحدث هذا النوع من الإستثمار عندما تستثمر الشركات العالمية في البحث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة، وذلك بسبب رغبتها في تعظيم الربحية، ويعتبر هذا النوع من الإستثمار ذات أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، ويعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات، والجدير بالذكر، إن الدول الساعية للتقدم قادرة على جذب هذا النوع من الإستثمار من خلال الإستثمار فى الموارد البشرية والعمالة التى تتمتع بالكفاءة والمهارة حيث سعت الدول النامية من خلال إستقبالها للإستثمار الأجنبي المباشر نحو إحراز أهداف تنموية إقتصادية وإجتماعية إستناد اً إلى القواعد المتوفرة من مواد أولية وطاقات بشرية عامة، دون تركيز ملموس على المنافع المترتبة عن نقل ونشر التكنولوجيات التي إستند أليها هذا الإستثمار.[٤]

---

[١] الشحات، نظير رياض محمد، مرجع سبق ذكره، ص.٢١.

[2] UNCTAD, World Investment Report, 1998: Trends and Determinants, (New York and Geneva: United Nations).

[٣] خميس، يوسف عباس، دور الإستثمار الأجنبى المباشر فى دعم النمو الإقتصادلا فى العراق، ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٥.

(٤) التميمى، سامى عبيد، الإستثمار الأجنبى المباشر فى العراق من نظرة خاصة لقانون الإستثمار الأجنبى لعام ٢٠٠٦، الغرى للعلوم الإقتصادية والإدارية، http://www.docudesk.com

- **التكامل الرأسى:**

يهدف إلى السيطرة على المراحل المختلفة للمنتج (سلسلة القيمة Value Chain) بداية من المواد الخام يليه التصنيع ثم التوزيع وأخيراً البيع حتى تصبح تلك الشركات موجة بالسوق Market- Oriented وتحقيق الرضا الكامل للعملاء وبالتالى زيادة الربحية وكذلك سهولة أداء المهام والتنسيق على جميع جوانب الإنتاج والحد من الصراعات المختلفة، كما أن الشركة المستثمرة تكون على دراية أكبر بالسوق المحلى وبالتالى القدرة على مواجهة الأزمات المحتملة مثل خفض التكاليف، كما يتيح الإستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المستثمرة الإستفادة من التغييرات فى أسعار صرف العملات.

- **الإعتبارات السياسية:**

حيث تعمل الحكومات المحلية على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الإعفاءات الضريبية، الدعم، منح الأراضى مجاناً، خفض تكاليف الطاقة وغيرها من حوافز تقدمها الدول المضيفة ، على النقيض تضع العديد من الدول الكثير من القيود على دخول السلع إلى أسواقها كفرض الرسوم أو زيادة الضرائب وهنا تلجأ الشركات إلى الإستثمار المباشر داخل هذه الدول هروباً من تلك القيود.[١]

ثانياً: دوافع الدولة المضيفة:

الإستفادة بالمعونات الأجنبية: تستفيد الدول المضيفة مادياً من خلال المنح التى تقدمها الدول وفى المقابل يكون المردود للدول المانحة عوائد أخرى قد تكون سياسية أو عسكرية أو إقتصادية، بالإضافة إلى أن الدول المتقدمة تستخدم سلاح المعونات فى إدخال إستثماراتها وذلك بربط المعونة أو المنحة بضرورة تنفيذ المشروع أو عمل دراسة الجدوى عن طريق مكاتبها الموجودة بالدول المضيفة أو عندها.[٢]

كما تكمن أبرز دوافع الدول المضيفة التي تسعى من وراء قبولها وتشجيعها الإستثمارات الأجنبية لما تحققة تلك الإستثمارات من مزايا والتى من بينها على سبيل المثال: الإستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور ونقل التقنية الحديثة، جلب رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار لدي الدول المضيفة، الحد من مشاكل البطالة ومحدودية فرص العمل وذلك بتشغيل عدد اكبر من العاملين في المشروعات التي يتم إنشاؤها فضلاً عن تنمية وتدريب الكوادر البشرية، وكذلك رفع نسبة الصادرات وزيادتها بالتالي تحسين ميزان مدفوعاتها وكذلك التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي لكي يستبدل بالسلع المستوردة السلع المنتجة محلياً. [٣]

---

(1) Gutterman, A.S. and Brown, R.L., 2011, Reasons for foreign direct investment, International Business, Vol. 30, No. 2, P.P. 1-6.

(٢) الشحات، نظير رياض محمد، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٢.

(3) Zilinske,A., 2010, OP.cit, P. 12.

٤) الدراسات السابقة الخاصة بأهمية الإستثمار الأجنبى المباشر لدعم النمو الإقتصادى

خلال العقود القليلة الماضية، زادت أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) كقوة تؤثر على النمو الإقتصادى (EG) سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ([1]) وفى هذا الصدد تعددت الدراسات التى تناولت العلاقة بين الإستثمار الأجنبى المباشر والنمو الإقتصادى والتى توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بينهم فى حين توصلت دراسات آخرى للعلاقة السلبية بين الإستثمارات الأجنبية المباشر والنمو الإقتصادى وكذلك توصل البعض إلى عدم وجود علاقة، كما توجد العديد من العوامل المؤثرة على الإستثمارات الأجنبية المباشرة مثل رأس المال البشرى والأسواق المالية النامية بالإضافة إلى التكامل بين الإستثمار المحلى والأجنبى وكذلك النظم التجارية المفتوحة([2])، ويمكن إيضاح أهمية الإستثمار الأجنبى المباشر من خلال الأثار التى يحدثها هذا الإستثمار للنمو الاقتصادي، وذلك على النحو التالى:-

♣ أهمية تأثير الإستثمار الأجنبى المباشر فى دعم الإستثمار المحلى:-

إتفقت العديد من الدراسات على التأثير الإيجابى لتدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر على معدلات النمو فى الدول المضيفة بإعتباره وسيلة تراكم رأس المال وكذلك إدماج مدخلات وتكنولوجيا جديدة فى الإنتاج، بينما إختلفت معاها بعض الدراسات فى التأثير السلبى للإستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الإقتصادى للدول المضيفة فضلاً عن الدراسات التى توصلت لعدم وجود علاقة أو علاقة ضعيفة فيم بينهم ([3])، وهذا ما يوضحه الجدول التالى:

---

(1) Diaconu, L. (2014), The foreign direct investments in South-East Asia in the context of the 1997 and 2007 crises**, Social and Behavioral Sciences,** Vol. 109, No. 1, P.P. 160-164.

(2) Shaikh, F. M. (2010). Causality Relationship Between Foreign Direct Investment, Trade And Economic Growth In Pakistan, **In *International Business Research*,** Vol. 1, No. 1, p.p. 11–18.

(3) Almfraji, M.A. and Almsafir, M.K. (2014), Foreign Direct Investment and Economic Growth Literature Review from 1994 to 2012, **Social and Behavioral Sciences**, Vol. 129, No. 1, P.P. 206 – 213.

جدول رقم (١) أثر الإستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الإقتصادي

تأثير الإستثمار الأجنبى المباشر على النمو	إسم الدراسة	بيانات	ملاحظات
إيجابى[1]	Manuchehr and Ericsson (2001)	تم التطبيق على الدنمارك، وفنلندا، والسويد، والنرويج فى فترة من ١٩٧٠-١٩٩٧	FDI هو السبب فى نمو النرويج
إيجابى[2]	Nair-Reichert and Weinhold (2001)	تم التطبيق على ٢٤ دولة نامية فى الفترة من ١٩٧١-١٩٩٥	FDI فى المتوسط له تأثير كبير على النمو ولكن هذه العلاقة متباينة عبر الدول.
إيجابى[3]	Choe (2003)	تم التطبيق على ٨٠ دولة متقدمة ودول نامية فى الفترة من ١٩٧١-١٩٩٥	يسبب الإستثمار الأجنبى المباشر النمو الإقتصادى
إيجابى[4]	Chakraborty and Nunnenkamp (2006)	تم التطبيق على الهند فى الفترة من ١٩٨٧-٢٠٠٠	تأثير على قطاع التصنيع

المصدر: إعداد الباحثان إعتماداً على الدراسات السابقة.

---

(1) Manuchehr, I., and Ericsson, J. (2001b). On the causality between foreign direct investment and output: a comparative study. The International Trade Journal,Vol. *15*, No.1, P.P.1–26.

(2) Nair Reichert, U., and Weinhold, D. (2001). Causality Tests for Cross Country Panels: a New Look at FDI and Economic Growth in Developing Countries, *Oxford bulletin of economics and statistics*, Vol. *63, No.*2,P.P. 153-171.

(3) Choe, J. Il. (2003), Do Foreign Direct Investment and Gross Domestic Investment Promote Economic Growth? Review of Development Economics, Vol. *7*, No.1, P.P. 44–57.

(4) Chakraborty, C., and Nunnenkamp, P. (2006), Economic reforms, foreign direct investment and its economic effects in India. Germany: Kieler Arbeitspapiere.

تابع جدول رقم (١) أثر الإستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الإقتصادي

لا توجد علاقة [1]	Sarkar (2007)	تم التطبيق على ٥١ دولة نامية فى الفترة من ١٩٧٠-٢٠٠٢	لا يوجد علاقة ارتباطية طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبى المباشر والنمو الإقتصادى
سلبية [2]	Shaikh (2010)	تم التطبيق على ٤٧ دولة نامية فى الفترة من ١٩٨١-١٩٩٩	التأثير السلبى على القطاعات الأولية مثل القطاع الزراعى
سلبية [3]	Khaliq and Noy (2007)	تم التطبيق على إندونسيا فى الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٦	تأثير سلبى على النمو فى التعدين والصناعات الإستخراجية.

المصدر: إعداد الباحثان إعتماداً على الدراسات السابقة.

ويشير تقرير الأمم المتحدة (الأنتكاد، ٢٠١٣) إلى أن نصيب الدول النامية من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة زاد بنسبة ٥٢% أكثر مما نالته الدول المتقدمة [4]، وبالرغم من النمو المتسارع لتدفقات تلك الإستثمارات إلا أنها لا تعكس بالضرورة نتائج إيجابية على الإقتصاد المحلى فقد يؤدى الإستثمار الأجنبى المباشر إلى إنخفاض الإدخار والإستثمار المحليين بسبب المنافسة مع الشركات متعددة الجنسية كما يحد من إمكانية توسيع الشركات المحلية لإنتاجها ولاسيما التى تتخصص فى إنتاج السلع الوسيطة حيث تقوم الشركات المستثمرة بإستيراد هذه السلع ومستلزمات الإنتاج من الشركة الأم فى بلد المنشأ.[5]

---

(1) Sarkar, P. (2007). Does Foreign Direct Investment Promote Growth? Panel data and Time Series Evidence from Less Developed Countries, 1970-2002, MPRA, Vol. 6, No. 5176, P.P. 1–23.

(2) Shaikh (2010), Op.cit, P. 13.

(3) Khaliq, A., and Noy, I. (2007). Foreign direct investment and economic growth: Empirical evidence from sector data in Indonesia, http://www.economics.hawaii.edu/research/workingpapers/WP_07-26.pdf

(4) UNCTAD (2013) WORLD INVESTMENT REPORT.

(٥) يوسف عباس خميس، (٢٠١٥) دور الإستثمار الأجنبى المباشر فى دعم النمو الإقتصادى فى العراق، رسالة ماجستير، كلية التجارة- جامعة المنصورة.

❀ **أهمية تأثير الإستثمار الأجنبى المباشر على نقل التكنولوجيا:**

تعرف التكنولوجيا على أنها إستخدام المعارف والمهارات والوسائل الحديثة فى العملية الإنتاجية، وتعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية عن طريق إنشاء مشاريع مملوكة للمستثمر الأجنبى أو الدخول فى مشروعات مشتركة مع الدول المضيفة أو من خلال عمليات التجميع [١].

ويمكن للإستثمارات الأجنبية المباشرة (الشركات متعددة الجنسيات) نقل التكنولوجيا للدول المضيفة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة Direct and Indirect technology transfer: [٢]

أولاً: بطريقة مباشرة: إنتقال التكنولوجيا إلى الدول المحلية من خلال ترخيص الشركات الأجنبية للشركات المحلية من إستخدام التكنولوجيا الخاصة بها وكذلك نقل المعرفة والمهارات التنظيمية والإدارية والتسويقية عن طريق التعاملات أو المشروعات المشتركة بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية.

ثانياً: بطريقة غير مباشرة: يُعزز الإستثمار الأجنبى المباشر من نقل التكنولوجيا من خلال المنافسة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية مما يجبر الشركات المحلية من تطوير قدراتها التكنولوجية بسبب الضغط المفروض عليها من الشركات الأجنبية المنافسة لها.

كما أن للشركات متعددة الجنسية دور فى زيادة كفاءة إستخدام التقنية وتكيفها مع الظروف المحلية معتمدة على الخبرات التى حصلت عليها من تجاربها فى بلدان لآخرى ساعية للتقدم كما تساهم فى تنمية أنشطة البحوث والتطوير فى الدول المضيفة. [٣]

---

[١] محمود معمر عبدالله أبو ستين (٢٠١٥)، إنعكاسات تدفق الإستثمار الأجنبى على الدولة المضيفة: دراسة مقارنة وتطبيقية على ليبيا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق- جامعة المنصورة.

[٢] رضا عبد السلام، محددات الإستثمار الأجنبى المباشر فى عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية- المنصورة، ٢٠١٠، ص. ١٢٤.

[٣] الأنكتاد (تقرير الإستثمار العالمى: الإستثمار الأجنبى المباشر وتحديات التنمية ١٩٩٩)، إستعراض عام- الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف ، ١٩٩٩، ص ٣٩.

وعلى الرغم من أهمية التقدم التكنولوجى إلا أن الدول النامية قد تواجه بعض المشكلات المتمثلة فى عدم ملائمة التقنية التى توفرها الشركات الأجنبية لظروف البلد المضيفة بالإضافة إلى التكلفة التى تتحملها الشركات المحلية مقابل نقل هذه التقنية من قبل مراكز البحوث والتطوير فى البلدان المتقدمة، كما يرى بعض الباحثين أن تلك التكنولوجيا المتطورة تلائم ظروف البلدان المتقدمة فهى التى إختراعتها وطورتها كما أنها تدمر بعض الصناعات المحلية وتستغل الأيدى العاملة الرخيصة فى الدول النامية كذلك إستغلال الشركات الأجنبية لموارد الدول المضيفة من خلال توجيه الإستثمارات نحو الصناعات الإستخراجية وإعادة تصنيعها فى الدول المتقدمة. [١]

❖ أهمية الإستثمار الأجنبى المباشر فى زيادة فرص العمل:

تعانى معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية من مشكلة البطالة وبالتالى تعتبر البطالة من أهم الدوافع والأسباب التى تجعل الدول تتنافس فيما بينها على جذب الإستثمارات الأجنبية للحد من مشكلة البطالة، حيث يؤثر الإستثمار الأجنبى المباشر إيجابياً على توفير فرص عمل وزيادة مهارات العمال وزيادة الدخول وبالتالى تحسين مستوى المعيشة. [٢]

وقد وضعت عدة إعتبارات وإفتراضات تتناول كيفية تأثير الإستثمار الأجنبى المباشر على العمالة منها:

أ- وجود الإستثمار الأجنبى المباشر يؤدى إلى بناء علاقة تكاملية بين أوجه النشاط الإقتصادى فى الدول المضيفة من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشاريع لتقديم الخدمات المساعدة واللازمة للشركات الأجنبية مما يؤدى إلى زيادة عدد المشاريع الوطنية الجديدة وتنشيط صناعات التى توفر فرص جديدة للعمل.

ب- دفع المستثمر الأجنبى للضرائب المستحقة على الأرباح التى يجنيها يؤدى إلى زيادة عوائد الدولة والتى تمكن الدولة من إنشاء مشاريع إستثمارية أى توفير فرص عمل جديدة.

ت- إن توسع الإستثمار الأجنبى المباشر فى نشاطات منتشرة جغرافياً يؤدى إلى توفير فرص العمل فى المناطق التى تنشأ فيها تلك الإستثمارات.[٣]

---

[١] يوسف عباس خميس، (٢٠١٥)، مرجع سابق. ص. ٤٤.
[٢] رضا عبد السلام،(٢٠١٠)، مرجع سابق. ص. ٢٨.
[٣]عبد السلام أبو قحف (٢٠١٢)، الإقتصاديات والإستثمارات الدولية، المكتب العربى الحديث- الإسكندرية.

إن إكتساب العمال المحليين للخبرات والمهارات الفنية والإدارية والعلمية يساعدهم على نقلها وإستخدامها فى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بها، ومن ناحية آخرى يؤثر الإستثمار الأجنبى المباشر فى إعادة توزيع الدخول فى البلدان النامية عن طريق إستخدامه لفنون الإنتاج المتقدمة كثيفة رأس المال والعمالة الماهرة وهذه الإعادة فى التوزيع تكون لصالح الفئات مرتفعة الدخل والعمالة المهرة وهم فى الغالب محدودى العدد ويبقى العمال غير المهرة يحصلون على دخول منخفضة، وما يزيد الأمر سوءاً هو زيادة أعداد الشركات الأجنبية كثيفة رأس المال وحلولها محل الشركات الوطنية كثيفة العمل وهذا ما يعنى تزايد معدلات البطالة وحرمان عدد كبير من المواطنين من الحصول على مستوى دخل مستقر. [١]

كما يتحدد المؤشر الحقيقى لمساهمة الإستثمار الأجنبى المباشر فى الإنتاج والتوظيف فى الدول المضيفة بالدخل المتحقق من عناصر الإنتاج الوطنية (أى القيمة المضافة المتحققة) وبذلك فدخل الشركات الوطنية من عناصر إنتاج غير وطنية لا يمثل أى فائدة حقيقية للبلد المضيف إلا الجزء المنفق منه داخل البلد، كما أن لجوء الشركات الأجنبية إلى إستيراد جزء كبير من مدخلاتها من الخارج وبالتالى تنخفض مساهمتها فى الإقتصاد الوطنى وتصبح أرقام مبيعاتها مؤشر مضلل لتقدير مساهمتها فى الإقتصاد الوطنى.[٢]

ويتضح للباحثان مما سبق الإختلاف فى آراء الباحثين حول تأثير الإستثمار الأجنبى المباشر على البعد الوظيفى وتوفير فرص العمل، حيث يرى البعض أن الشركات الأجنبية تقوم بتوظيف الأيدى العاملة عن طريق تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة وإقامة المشروعات وبالتالى تحسين مستوى الإنتاجية والدخول فى المجتمع، فى حين يرى البعض الآخر أن تركيز الإستثمارات الأجنبية على الصناعات كثيفة رأس المال وتركيزها على أنواع محددة من العمالة يؤثر سلبياً على فرص العمل للدول المضيفة.

♣ تأثير الإستثمار الأجنبى المباشر على ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن سجل شامل تسجل فيه قيمة كافة المعاملات الإقتصادية والمالية التى تتم بين المقيمين فى الدولة والمقيمين فى الخارج خلال فترة معينة (عادةُ سنة)، وتشمل هذه المعاملات السلع المنظورة، والتدفقات المباشرة وغير المباشرة، والقروض، وشراء وبيع الأصول المالية الأجنبية أو الوطنية.... إلخ [٣]

---

[١] نورية عبد محمد (٢٠١٢)، أثر الإستثمار الأجنبى فى مستقبل الإستثمار المحلى العربى دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربى للمدة ١٩٩٢-٢٠١٠، رسالة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس.

[٢] يوسف عباس خميس (٢٠١٥)، مرجع سبق ذكره، ص. ٤٩.

[٣] السيد أحمد عبد الخالق، الإقتصاد السياسى الدولى والسياسات الإقتصادية العالمية، كلية الحقوق- جامعة المنصورة، ٢٠٠٩ ص.٦٧.

ويمكن القول أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة يمكنها أن تؤثر على ميزان المدفوعات للبلد المضيفة سواء بطريقة مباشرة عن طريق التأثير الإيجابى على حساب رأس المال بميزان المدفوعات الذى تسجل فيه تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر بإعتبارها إضافة له، بالإضافة إلى التأثير على الميزان التجارى فى البلد المضيف من خلال التبادل التجارى (الصادرات والواردات)، وكذلك تؤثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة سلبياً على ميزان المدفوعات من خلال التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية (مثل رسوم حقوق الإمتياز) وغيرها من البنود الخاصة المرتبطة بالإستثمارات الأجنبية من البلد المضيف نحو الخارج. (١)

ويعتمد حصول فائض أو عجز فى ميزان المدفوعات على نوعية الإستثمار الأجنبى الداخل للبلد المضيف، فإذا كان الإستثمار **موجه نحو التصدير** فيكون تأثير الإستثمار الأجنبى المباشر إيجابياً على ميزان المدفوعات عن طريق الزيادة فى حجم الصادرات فقدرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الوصول للأسواق العالمية يغير من هيكل التجارة الخارجية للبلد المضيف وبالتالى زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق جديدة مما يساعدها على تحسين ميزان المدفوعات. (٢)

أما إذا كان نوع الإستثمار الأجنبى المباشر **باحثاً عن الأسواق** فإن هذا النوع من الإستثمارات ذات تأثير سلبى على ميزان المدفوعات خصوصاً إذا كانت الشركة الأجنبية تستورد مدخلات الإنتاج كالمواد الخام والمنتجات الوسيطة من الخارج بدلاً من الإعتماد على المدخلات المحلية مما يعنى زيادة الواردات ومن ثم عجز ميزان المدفوعات، فالهدف الرئيسى من هذا الإستثمار هو خدمة السوق المحلى للدولة المضيفة عن طريق إنتاج نفس السلع والخدمات بدلاً من العمليات التصديرية للشركة المستثمرة ولعل أقرب مثال لذلك المطاعم الأجنبية. (٣)

وإذا كانت الإستثمارات الأجنبية من شأنها أن تساهم فى تحسين ميزان المدفوعات فى البلدان النامية المضيفة فإنه من الصعب التعميم بأن هذه الإستثمارات لها أثر إيجابى على ميزان المدفوعات فى كل الدول المضيفة فالأمر يختلف من دولة لآخرى، وهذا يعنى أن هناك عوامل يجب أخذها فى الإعتبار عند دراسة أو قياس أثر تلك الإستثمارات الأجنبية ليس فقط على ميزان المدفوعات بل أيضاً على أهدافها الخاصة بالتطوير والتحديث التكنولوجى والعمالة- على سبيل المثال- فضلاً عن السياسات التى تتبناها الدولة المضيفة تجاه الإستثمارات الأجنبية. (٤)

---

(١) سلوى محمد مرسى، أولويات الإستثمار الصناعى فى مصر، معهد التخطيط القومى- القاهرة، ٢٠٠٥ ص. ١٧٦.
(٢) محمود معمر عبدالله أبو ستين (٢٠١٥)، مرجع سبق ذكره، ص.٦٠.
(٣) نورية عبد محمد (٢٠١٢)، مرجع سبق ذكره، ص. ١١٢.
(٤) عبد السلام أبو قحف (٢٠١٢)، مرجع سبق ذكره، ص. ٧٨.

٥) الإستثمار الأجنبي المباشر فى مصر:-

إن الإستثمار الأجنبي المباشر لا يمثل ظاهرة جديدة لمصر، فبسبب وضعها الإستراتيجي وغزارة العنصر البشري بها وكبر السوق نسبياً جعل مصر من أكثر الدول الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر فعلي الرغم من فترات الكساد العالمي وكذلك الحربين العالمين بلغت مقدار الإستثمارات الأجنبية لمصر في الفترة ١٩٠٣-١٩٠٧ ما يعادل ١٤ مليون دولار.[١]

كما أثرت الأنظمة السياسية علي السياسة الإقتصادية ومن ثم نصيب مصر من الإستثمار الأجنبي العالمي، وكان ذلك بدايةُ من إستراتيجية التنمية في العهد الناصري من ١٩٦٣/١٩٥٢ وكانت قائمة علي التصنيع المحلي وإحلال الواردات وتشجيع الصناعات الثقيلة، وبالفعل قد زاد معدل النمو الإقتصادى إلا أنه مع هزيمة ١٩٦٧ والسياسة الإشتراكية الناصرية المقيدة للإستثمار الأجنبي بدأ الإقتصاد في الدخول لأزمات عميقة.[٢]

وبعد إنتصارات أكتوبر تم الإعلان عن تطبيق سياسة جديدة عرفت بإسم الإنفتاح أو سياسة الباب المفتوح Open door economic policy وكانت قائمة علي تخفيض رقابة تدخل الدولة في الإقتصاد وكذلك الإجراءات البيروقراطية تشجيعاً للقطاع الخاص وجذب الإستثمارات الأجنبية بالإضافة إلي صدور قانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ بهدف تشجيع الإستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة فقد وسع هذا القانون من الحوافز للمستثمرين مثل الإعفاءات الضريبية كما لم يميز هذا القانون بين المستثمرين من حيث الجنسية وبالفعل قد زادت الإستثمارات في هذه الفترة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٢) المشروعات الأجنبية التى تم إعتمادها في مصر للفتره ١٩٧٤-١٩٧٧

	العدد	المحلي	الأجنبي
المشاريع الداخلية	٤٨٢	٤٤٨,٥٥	٩٧٨,١٥٢
مشاريع المناطق الحرة العامة	٢٠١	١٧,٢٢٧	٢٠٨,٢٠٥
مشاريع المناطق الحرة الخاصة	٦١	٦,٦٩٠	١٨٤,٨٧٥

المصدر: .Financial Times, July 31, 1978 نقلاً عن عبد السلام، رضا، محددات الإستثمار الأجنبي في عصر العمولمة، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٤٦.

١- عبد السلام، رضا، محددات الإستثمار الأجنبي في عصر العمولمة، مرجع سبق ذكره، ص. ١٢٨

٢- المرجع السابق، ص. ١٣٠.

٣- المرجع السابق، ص. ١٣٦.

وتزايد حجم الإستثمار الأجنبي المباشر من سنة لآخري فوصلت لأعلاها عام ١٩٩٧ من التدفقات العربية بحوالي ١٨٣٤ مليون جنية مصري، وفي عام ١٩٩٨ بالنسبة للتدفقات الأجنبية ٢٤٤١ مليون جنية مصري، وإحتلت السعودية والكويت المراكز الأولي في رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر لهذه الفترة كما هو موضح في الجدول التالي لمساهمات الدول العربية والأجنبية لرؤوس الأموال المصدرة للشركات في مصر لعام ٢٠٠٠.

جدول رقم (٣) مساهمات الدول العربية والأجنبية لرؤوس أموال الشركات في مصر لعام ٢٠٠٠

	عدد الشركات	قيمة المساهمة (مليون جنية)
السعودية	٥٣٣	٤٥٩٥
الكويت	٢٠٠	٣٥٤٨
بريطانيا	٢١٧	٣٣٢١
أمريكا	٢٤٦	٢٠٤١
بنما	٥٨	١٧٦٥
هولندا	٦٨	١٤٥٠
الإمارات	٩٠	١٢٦٨
لبيا	٨٧	١١٠٥
دول آخري	٢١٧٥	١٠١٨٩
المجموع	**٣٦٩٤**	**٢٩٢٨٢**

المصدر: إعداد الباحثان إستناداً لمعطيات: نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص.٥١٩-٥٢٠.

أما عن تدفقات الإستثمارات الأجنبية إلي مصر خلال الفترة (٢٠٠١ حتى ٢٠١٠)، عُرفت الدول العربية كأكبر مساهمة لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشر لمصر عام ٢٠٠٦ أما الدول الأجنبية فعرفتها ٢٠٠٧ وهما السنتان اللتان شهدا أكبر تدفق للإستثمارات الأجنبية لمصر في هذه الفترة، ثم إنخفض الإستثمار الأجنبي المباشر لمصر عام ٢٠٠٩ بسبب الأزمة المالية والإقتصادية العالمية، **كما هو موضح في الشكل التالي**:

١- المال، صحيفة إقتصادية مصرية يومية https://almalnews.com/ (تاريخ الإطلاح ٢٠٢٠/٨/١٢).

شكل رقم (١) تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي لمصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٠٩/٢٠١٠)

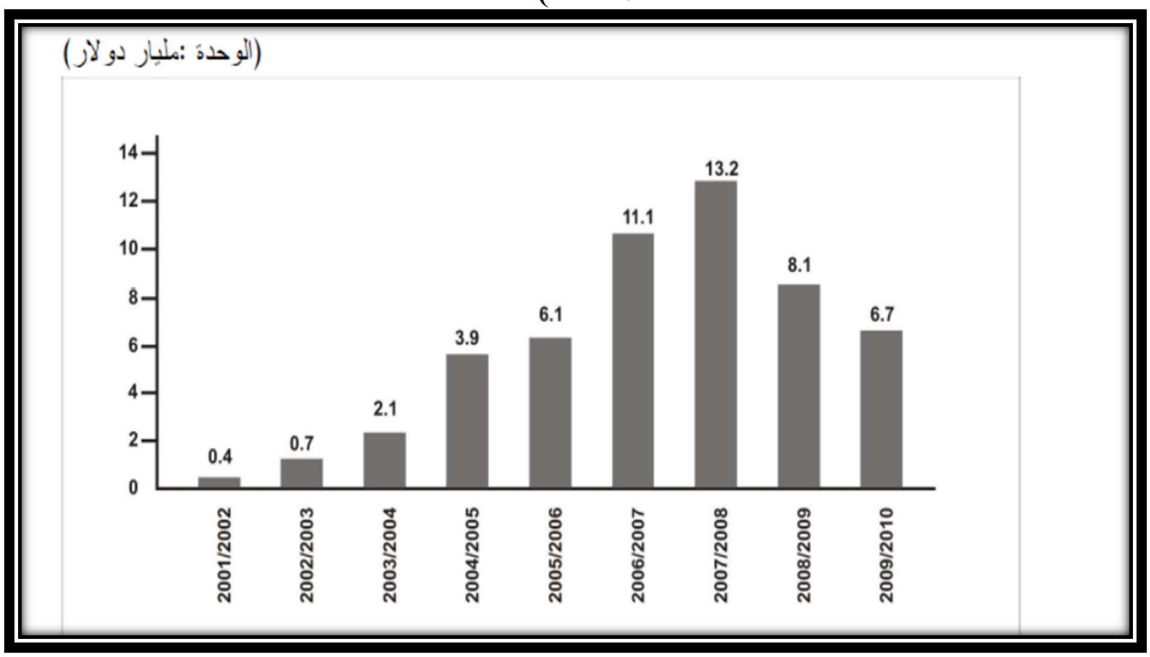

المصدر: وزارة الإستثمار، وزارة الإستثمار في عام، تقرير أداء وزارة الإستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠.

ومما لاشك فيه أن للإستثمار الأجنبي المباشر دوراً محورياً في عملية التنمية وإستدامتها، يتجاوز سد العجز في الحساب الجارى أو الإحتياجات المحلية من الموارد المالية ليشتمل علي دعم حركة الإندماج والتبادل التجارى العالمي مما يعطى لهذا النوع من الإستثمارات أهمية كبيرة كقوة دفع لإقتصاد الدول النامية من بينهما مصر من خلال تحسين قدرتها علي النمو والتفاعل مع الإقتصاد العالمى والمشاركة بفاعلية في العملية الإنتاجية علي مستوى الدول.[١]

ويوضح الجدول التالي حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلي مصر وذلك وفقاً لتقرير الإستثمار العالمى ٢٠٢٠.[٢]

---

(1) UNCTAD «World Investment Report 2010, op.cit.

(2) UNCTAD «World Investment Report 2020, International Production Beyond The Pandemic, united nations ,New York and United States of America, P. 256.

جدول رقم (٤) تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لمصر في الفترة من ٢٠١٤ إلي ٢٠١٩ (الأرقام بالمليار دولار)

السنوات	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
شمال إفريقيا	١٢،٣٩	١٢،٣٢٧	١٣،٤٨١	١٣،٢٧٨	١٥،٣٩٨	١٣،٦٧٩
مصر	٤،٦١٢	٦،٩٢٥	٨،١٠٧	٧،٤٠٩	٨،١٤١	٩،٠١٠

المصدر: تقرير الإستثمار العالمى، ٢٠٢٠.

ويوضح تقرير الإستثمار العالمي إنخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى شمال أفريقيا بنسبة ١١% لتصل إلى ١٣,٦٧٩ مليار دولار مع انخفاض التدفقات الوافدة إلى جميع البلدان باستثناء مصر، حيث ظلت مصر أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا في عام ٢٠١٩، مع زيادة التدفقات بنسبة ١١٪ لتصل إلى ٩ مليارات دولار. أدت الإصلاحات الإقتصادية التي وضعتها الحكومة إلى تحسين إستقرار الإقتصاد الكلي وتعزيز ثقة المستثمرين في البلاد. على الرغم من أن صناعة النفط والغاز لا تزال مدفوعة بالإستثمار الأجنبي المباشر ، فقد تم إجراء إستثمارات في الإقتصاد غير النفطي أيضًا، لا سيما في الإتصالات السلكية واللاسلكية والسلع الاستهلاكية والعقارات.[١]

كما رصد التقرير أن مصر إحتلت المركز الأول إفريقياً في إعادة استثمار أرباح الشركات الأجنبية بنسبة ٤١%، حيث تمثل الأرباح المعاد استثمارها لشركات متعددة الجنسيات حصة ملحوظة من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى إقتصادات دول القارة، موضحاً أن خفض توقعات الأرباح سيكون له تأثير ملموس على تدفقات الإستثمار إلى أفريقيا في عام ٢٠٢٠.[٢]

هذا وقد علق الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء علي تقرير الإستثمار العالمي ٢٠٢٠ أن الحكومة المصرية قامت بصياغة تشريعات إستثمارية جديدة تلزم جميع الشركات بتقديم معلومات وبيانات من أجل تدقيق حساب الإستثمارات الأجنبية، وفي إطار جهود مصر لمكافحة وباء كورونا المستجد، فقد رصد التقرير جهود الحكومة المصرية في تقديم سياسات إستثمارية لتحفيز الإستثمار وتعزيز الإنتاج خاصة في قطاع الصحة، هذا بالإضافة إلى دعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى بسياسات منها على سبيل المثال، برامج الدعم الفني والتدريب وبناء القدرات، وتخفيض أسعار الغاز الطبيعي أو الكهرباء للاستخدام الصناعي.[٣]

---

(1) UNCTAD «World Investment Report 2020, op.cit.p. 50

(2) UNCTAD «World Investment Report 2020, op.cit.p. 51.

(٣) الهيئة العامة للإستعلامات، https://www.sis.gov.eg/Story/205097/ (تاريخ الإطلاع ٢٠٢٠/٨/١٣).

وقد كشفت أيضاً بيانات الهيئة العامة للإستثمار أن الإمارات تتصدر بقائمة مساهمات الإستثمار الأجنبي المباشر للشركات بإجمالي ٦,٧٦٦ مليار دولار موزعة علي ١٠٩٢ شركة، بينما احتلّت المملكة العربية السعودية المركز الثانى بفارق بسيط بمساهمات بلغت ٦,٢٦٢ مليار دولار لكن بعدد شركات أكبر من صاحبة المركز الأول، حيث بلغت مساهماتها فى الشركات نحو ٥٥٦٩ شركة. وجاءت بريطانيا فى المركز الثالث، ثم الكويت وهولندا وجزر كايمان والولايات المتحدة الأمريكية وليبيا، ثم قطر فى المركز التاسع، والبحرين فى المرتبة العاشرة.[١]

وفيما يتعلق بمساهمات الدول في رؤوس الأموال المصدرة للشركات حسب القطاعات فنجد أن القطاعات الصناعية احتلّت المرتبة الأولى من حيث إجمالى تدفقات الإستثمارات الأجنبية بالسوق المحلية وتليها القطاع التمويلي ثم القطاع الخدمى ثم القطاع السياحي ويليهم القطاع الزراعي بالمركز السادس وتذيّل القائمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.[٢]

ويمكن توضيح المساهمات الفعلية وعدد الشركات لكل قطاع من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٥) مساهمات الدول لرؤوس الأموال حسب القطاع في مصر لعام ٢٠١٩

القطاعات	قيمة المساهمة (مليار دولار)	عدد الشركات
القطاع الصناعي	٣٠,٦٦	١٠,٤٧٤
القطاع التمويلي	١٦,٨٢٧	٨١٩
القطاع الخدمى	١٤,٩٦٦	١٤,١٩٧
قطاع الإنشاءات	١١,٣٨	٤٤٣٢
القطاع السياحى	٩,٨	٢٥٥٥
القطاع الزراعى	٥,٢٣٩	٢٩٧٦
الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٤,٢٢	٢٤٣١

المصدر: اعداد الباحثان استناداً إلي بيانات جريدة المال.

١- الهيئة العامة للإستثمار، https://gafi.gov.eg/.

٢- جريدة المال، مرجع سبق ذكره.

وخلاصة القول:

أنه على مدار السنوات الماضية بذلت الدولة المصرية، ومازالت، جهوداً حثيثة من أجل خلق بيئة جاذبة للإستثمار وإستغلال كافة المقومات المتاحة في المجالات، وتذليل العقبات أمام المستثمرين وتقديم كل التيسيرات والتسهيلات لهم، وهو الأمر الذي جعل مصر وجهة للعديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القارة الأفريقية، وهو ما تعكسه المؤشرات وشهادات المؤسسات الدولية.

والدليل استمرار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مصر كوجهة أولى للاستثمار في أفريقيا، وذلك طبقاً لتقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٠، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد. "زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنسبة ١١%، ليصل إلى ٩ مليار دولار عام ٢٠١٩، بما يمثل ٢٠% من إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة (٤,٤٥ مليار دولار)، وذلك مقارنة بـ ٨,١ مليار دولار عام ٢٠١٨، و٧,٤ مليار دولار عام ٢٠١٧، و٨,١ مليار دولار عام ٢٠١٦، و٦,٩ مليار دولار عام ٢٠١٥، و٤,٦ مليار دولار عام ٢٠١٤.

وبشأن أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، قد سجلت ١٢٦,٦ مليار دولار عام ٢٠١٩، مقارنة بـ ٧٣,١ مليار دولار عام ٢٠١٠، و٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠. فقد وصلت نسبة الأرباح المعاد استثمارها للشركات متعددة الجنسيات من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى ٤١%، كما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال أفريقيا بنسبة ١١%، لتصل إلى ١٤ مليار دولار مع بقاء مصر الدولة الوحيدة التي ارتفعت التدفقات إليها، خاصة بعد تأكيد "الأونكتاد" على أن الإصلاحات الاقتصادية ساهمت في إستقرار الإقتصاد الكلي وتعزيز ثقة المستثمرين في البلاد.

ثانياً: تساؤلات البحث:

١) هل توجد علاقة إرتباط معنوية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والشركات المحلية؟ وما هى طبيعة العلاقة إن وجدت؟
٢) هل يوجد تأثير معنوي للإستثمار الأجنبي المباشر على الشركات المحلية؟ وما نوع هذا التأثير إن وجد؟
٣) ما هو أكثر العوامل تأثيراً على الشركات المحلية؟

ثالثاً: أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١) تحديد طبيعة العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر والشركات المحلية.
٢) قياس تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمارات المحلية.

رابعاً: فروض البحث:

يحاول هذا البحث إلى اختبار صحة أو خطأ الفروض التالية:

١- توجد علاقة إرتباط معنوية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والشركات المحلية في مصر.

٢- يوجد تأثير إيجابي معنوى للإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمارات المحلية في مصر. **وينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:**

١/٢ يوجد تأثير إيجابي معنوى للإستثمار الأجنبي المباشر على توفير مصادر التمويل.

٢/٢ يوجد تأثير إيجابي معنوى للإستثمار الأجنبي المباشر على الموارد الطبيعية فى مصر.

٣/٢ يوجد تأثير إيجابي معنوى للإستثمار الأجنبي المباشر على زيادة عدد الشركات المحلية.

٤/٢ يوجد تأثير إيجابي معنوى للإستثمار الأجنبي المباشر على الواردات.

٥/٢ يوجد تأثير إيجابي معنوى للإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات.

٦/٢ يوجد تأثير إيجابي معنوى للإستثمار الأجنبي المباشر على نقل المعرفة.

٧/٢ يوجد تأثير إيجابي معنوى للإستثمار الأجنبي المباشر على فرص العمل.

خامساً: أسلوب البحث:

ويتضمن البيانات المطلوبة للدراسة ومصادرها، ومجتمع البحث والعينة، وأداة البحث وطريقة جمع البيانات، وقياس متغيرات البحث، وأساليب التحليل الإحصائي، وذلك على النحو التالي:

أ. البيانات المطلوبة للبحث ومصادرها:

اعتمد الباحثان في هذا البحث على نوعين من البيانات هما:

١) **بيانات ثانوية:** وتم الحصول عليها عن طريق مراجعة البحوث التي تناولت متغيرات الدراسة والموضوعات المتعلقة بها بما يمكِّن الباحثان من تأصيل المفاهيم وإعداد الإطار النظري للدراسة.

٢) **بيانات أولية:** وتم جمعها من المدراء الشركات محل الدراسة وتحليلها بما يمكِّن الباحثان من اختبار صحة أو خطأ فروض الدراسة والتوصل إلي النتائج.

ب- مجتمع وعينة الدراسة:

١) **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع هذه الدراسة في جميع الشركات المصرية المحلية التى تعمل في القطاع الصناعي، ويرجع سبب اختيار الباحث لهذا المجتمع إلى أهمية القطاع الصناعي في مصر حيث يحتل المرتبة الأولى من حيث إجمالى تدفقات الإستثمارات الأجنبية بالسوق المحلى المصري حيث بلغت قيمة الأموال المستثمرة فى قطاع الصناعة ٣٠,٦٦ مليار دولار لعام ٢٠١٩ وذلك وفقا لبيانات جريدة المال.

٢) **عينة الدراسة**:

نظراً لأن مجتمع البحث يزداد عن ٢٠,٠٠٠ فإن حجم العينة هو ٣٤٩ مفردة. وبعد تجميع البيانات وفحص الاستمارات من مدراء بعض الشركات العاملة بالقطاع الصناعى بالسادس من أكتوبر، تبين أن عدد الاستمارات الصحيحة بلغت ٢٥٨ استمارة بنسبة تبلغ ٧٤% من العدد الكلي للعينة.

ج. أداة البحث وطريقة جمع البيانات:

تتمثل أداة البحث في الاستقصاء. ولأغراض هذا البحث، فقد تم إعداد قائمة استقصاء يتم الإجابة عنها بمعرفة المستقصى منه وبنفسه. وشملت قائمة الاستقصاء على ١٤ عبارة لقياس متغيرات الدراسة (يرجى الرجوع إلى قائمة الاستقصاء بملحق البحث) تم قياسها باستخدام مقياس ليكرت ذو النقاط الخمس، والتي تقع في مستويات تتراوح بين موافق تماماً (٥) إلى غير موافق تماماً (١)، وتم تطوير هذه العبارات وتبنيها من الدراسات السابقة وثيقة الصلة بالموضوع.

د.اختبارات الصدق والثبات:

بعد القيام بالتصميم المبدئي لقائمة الاستقصاء، قام الباحثان بإجراء اختباري الصدق والثبات كما يلي:

١) اختبار الصدق:

للتحقق من صدق قائمة الاستقصاء في تحقيق الهدف الذي تم تصميمها من أجله، فقد عرض الباحثان قائمة الاستقصاء على مجموعة من الخبراء والمختصين من أساتذة الإقتصاد قبل عرضها على عينة البحث، وتم الأخذ بملاحظاتهم وإجراء بعض التعديلات حتى ظهرت بشكلها النهائي الموجود بملحق الدراسة.

٢) اختبار الثبات:

يستخدم للتأكد من إمكانية الإعتماد على قائمة الإستقصاء للتعبير عن الغرض الذى أعدت من أجله، حيث تم الإعتماد على معامل الثبات ألفا لكرونباخ، ومن نتائج التحليل الإحصائي تبين أن جميع قيم معاملات الصدق والثبات لجميع عبارات المقياس قيم مقبولة ، وبالتالي يمكن الإعتماد على القائمة لقياس ما أعدت من أجله. وأظهرت نتائج التحليل والتي يوضحها الجدول رقم (٦) ما يلي:

جدول رقم (٦) نتائج اختبار الصدق والثبات لعبارات المقياس

بيان	قيمة معامل ألفا	معامل الصدق
العبارة الأولى	٠,٨٦	٠,٩٣
العبارة الثانية	٠,٩٢	٠,٩٦
العبارة الثالثة	٠,٩٣	٠,٩٧
العبارة الرابعة	٠,٨٩	٠,٩٤
العبارة الخامسة	٠,٩٠	٠,٩٥
العبارة السادسة	٠,٩٣	٠,٩٧
العبارة السابعة	٠,٨٨	٠,٩٧
العبارة الثامنة	٠,٩٨	٠,٩١
العبارة العاشرة	٠,٨٧	٠,٩٠
العبارة الحادية عشر	٠,٩٢	٠,٩٦
العبارة الثانية عشر	٠,٨٧	٠,٩٨
العبارة الثالثة عشر	٠,٩٣	٠,٩٦
العبارة الرابعة عشر	٠,٨٥	٠,٩٥

المصدر: إعداد الباحثان إعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

ه.أساليب التحليل الإحصائي:

اعتمد الباحثان على الأساليب التالية:

١. **معامل ارتباط بيرسون**: ويستخدم لقياس العلاقة بين متغيرين أو أكثر مع تحديد نوع العلاقة وقوتها. وتم استخدامه في اختبار الفرض الأول من فروض الدراسة.

٢. **تحليل الإنحدار**: ويستخدم لقياس أثر المتغير المستقل علي المتغير التابع. وتم استخدامه في اختبار الفروض الثاني والفروض الفرعية.

وتم استخدام الحزم الإحصائية التالية:

- SPSS For Windows (version 20)

سادساً: تحليل ومناقشة نتائج البحث واختبار الفروض:

فيما يلي تحليل لبيانات الدراسة الميدانية ومناقشة نتائج البحث واختبار فروضه، وتم تخصيص هذا الجزء لعرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، واختبارات الفروض، وذلك على النحو التالي:

١) تحليل علاقة الإرتباط بين متغيرات الدراسة

لتحديد نوع وقوة علاقة الإرتباط بين متغيرات الدراسة، قام الباحث بحساب معاملات الإرتباط بين جميع متغيرات الدراسة، وتم قياس علاقة الإرتباط بين متغيرات الدراسة بإستخدام معامل الإرتباط لبيرسون وذلك لإختبار صحة الفرض الأول والذي ينص على **أنه** توجد علاقة إرتباط معنوية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والشركات المحلية في مصر. وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي الذي تم إجرائه باستخدام معامل ارتباط بيرسون النتائج الخاصة بهذه العلاقة كما هو موضح في جدول رقم (٧).

جدول رقم (٧) مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الإستثمار الأجنبي	مصادر التمويل	الموارد الطبيعية	عدد الشركات المحلية	الواردات	الصادرات	نقل المعرفة	فرص العمل
الإستثمار الأجنبي	١							
مصادر التمويل	0.740**	١						
الموارد الطبيعية	0.686**	0.846**	١					
عدد الشركات المحلية	0.625**	0.735**	0.808**	١				
الواردات	0.495**	0.652**	0.664**	0.715**	١			
الصادرات	0.502**	0.597**	0.626**	0.690**	0.764**	١		
نقل المعرفة	0.563**	0.682**	0.680**	0.711**	0.769**	0.782**	١	
فرص العمل	0.495**	0.652**	0.670**	0.672**	0.768**	0.730**	0.840**	١

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي.

ومن الجدول رقم (٧) يتضح ما يلي :

يوجد إرتباط معنوي إيجابي بين الإستثمار الأجنبي المباشر وكل من: توفير مصادر التمويل، الموارد الطبيعية ، وعدد الشركات المحلية، والواردات، والصادرات، ونقل المعرفة، وفرص التعلم عند مستوى معنوية ٠,٠١. ويتضح من النتائج أن توفير مصادر التمويل أعلى المتغيرات إرتباطاً بالإستثمار الأجنبي المباشر بمعامل إرتباط (٠,٧٤٠)، ويليه الموارد الطبيعية بمعامل إرتباط (٠,٦٨٦)، ويليها عدد الشركات المحلية بمعامل إرتباط (٠,٦٢٥)، ثم نقل المعرفة بمعامل إرتباط (٠,٥٦٣)، ويليها الصادرات بمعامل إرتباط (٠,٥٠٢)، وأخيراً يتساوى كل من الواردات وفرص العمل بمعامل إرتباط (٠,٤٩٥).

وبناءً على ما سبق يتضح ثبوت صحة الفرض الأول: حيث يوجد علاقة ارتباط معنوية إيجابية بين الإستثمار الأجنبي المباشر من ناحية وأبعاد الإستثمار المحلى من ناحية أخرى عند مستوى معنوية ٠,٠١.

٢) **الفرض الثاني:** يوجد تأثير إيجابي معنوى للإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمارات المحلية في مصر. **وينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:**

أولاً: تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على توفير مصادر التمويل.

جدول رقم (٨) نتائج تحليل تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على توفير مصادر التمويل

المتغير المستقل	المتغير التابع: توفير مصادر التمويل	
	معامل الانحدار (Beta)	R^2
الإستثمار الأجنبي المباشر	٠,٥١ **	٠,٥١
• (**) معنوية عند مستوى ٠,٠١ • معامل التحديد R Square = ٠,٥١ • قيمة (ف) لمعنوية نموذج الانحدار = ١٥٢,٨ (معنوية عند مستوى ٠,٠١) • جميع معاملات الانحدار (B) معنوية عند مستوى ٠,٠١		

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي.

يشير **مستوى العنوية** إلى الدلالة الاحصائية لوصف النتيجة ويُعبر عن مستوى الدلالة بمستوى الخطأ المحتمل وعادة ما يكون هذا المستوى ٠,٠٥، فاذا كانت نتيجة التحليل الاحصائي أقل من

هذا المستوى يصبح التأثير ذات دلاله معنوية أو احصائية أى أننا لو أعدنا هذا البحث أو هذا الإختبار ١٠٠ مرة فاننا سوف نحصل على نفس النتيجة ٩٥ مرة.
ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ثبت معنوية النموذج ككل حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة للنموذج ١٥٢,٨، وهي معنوية عند مستوى ٠,٠١ مما يعنى وجود تأثير معنوي إيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على توفير مصادر التمويل أى أنه كلما زاد تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر لمصر كلما زادت مصادر التمويل المالية.
- بلغ معامل التحديد* للنموذج (R^2)٥١% أى أن الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم العناصر المفسرة للتغير الذى يحدث فى المتغير التابع وهو توفير مصادر الأموال اللازمة حيث يفسر (٥١%) من هذا التغير ، في حين أن باقي النسبة وقدرها ٤٩% ترجع إلى عوامل أخرى تمثل قيمة التباين غير المفسر في المعادلة.
- معاملات الانحدار (B) معنوية عند مستوى ٠,٠١للإستثمار الأجنبي المباشر. وهذه المعاملات تكشف عن الأهمية النسبية للمتغير المستقل داخل معادلة الانحدار في التنبؤ بالمتغير التابع (توفير مصادر التمويل)، حيث بلغ معامل الإنحدار ل ٠,٥١ وإشارة معامل الإنحدار موجبة مما يدل على أن علاقة التأثير إيجابية .

ووبناءً على النتائج السابقة يتم **ثبوت صحة هذا الفرض** ، حيث ثبت وجود تأثير معنوي إيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل على توفير مصادر التمويل.

ثانياً: تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الموارد الطبيعية فى مصر.

جدول رقم (٩) نتائج تحليل تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الموارد الطبيعية

المتغير المستقل	المتغير التابع: الموارد الطبيعية	
	معامل الانحدار (Beta)	R^2
الإستثمار الأجنبي المباشر	-٠,٢٣ **	٠,٣٨
• (**) معنوية عند مستوى ٠,٠١ • معامل التحديد R Square = ٠,٣٨ • قيمة (ف) لمعنوية نموذج الانحدار = ٨٨,٩٨٢ (معنوية عند مستوى ٠,٠١) • جميع معاملات الانحدار (B) معنوية عند مستوى ٠,٠١		

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي.

في **الإحصاء معامل التحديد،** الذي يرمز له بـ R^2 **أو**"**R** squared" هو مقياس يستخدم فى التحليل الاحصائي الذي يقيم مدي جودة النموذج ويشرح نسبة التباين في المتغير التابع الذي يحدث بسبب المتغير المستقل.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ثبت معنوية النموذج ككل حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة للنموذج ٨٨,٩٨٢، وهي معنوية عند مستوى ٠,٠١.

- معاملات الانحدار (B) معنوية عند مستوى ٠,٠١للإستثمار الأجنبي المباشر. وهذه المعاملات تكشف عن الأهمية النسبية للمتغير المستقل داخل معادلة الانحدار في التنبؤ بالمتغير التابع (الموارد المحلية)، حيث بلغ معامل الإنحدار ل ٠,٢٣ وإشارة معامل الإنحدار سالبة مما يدل على أن علاقة التأثير سلبية .

- بلغ معامل التحديد للنموذج (R^2)٣٨% أى أن الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم العناصر المفسرة للتغير السلبي الذى يحدث فى المتغير التابع وهو الموارد الطبيعية المحلية حيث يفسر (٣٨%) من هذا التغير ، في حين أن باقي النسبة وقدرها ٦٢% ترجع إلى عوامل أخرى تمثل قيمة التباين غير المفسر في المعادلة.

ووبناءً على النتائج السابقة يتم عدم **ثبوت صحة هذا الفرض** ، حيث ثبت وجود تأثير معنوي سلبي للإستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل على الموارد المحلية.

ثالثاً: تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على زيادة عدد الشركات المحلية.

جدول رقم (١٠) نتائج تحليل تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على عدد الشركات المحلية

المتغير المستقل	المتغير التابع: عدد الشركات المحلية	
	معامل الانحدار (Beta)	R^2
الإستثمار الأجنبي المباشر	٠,٤٠ **	٠,٤٩
• (**) معنوية عند مستوى ٠,٠١ • معامل التحديد R Square = ٠,٤٩ • قيمة (ف) لمعنوية نموذج الانحدار = ٩٩,١٣٤ (معنوية عند مستوى ٠,٠١) • جميع معاملات الانحدار (B) معنوية عند مستوى ٠,٠١		

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ثبت معنوية النموذج ككل حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة للنموذج ٩٩,١٣٤، وهي معنوية عند مستوى ٠,٠١.

- معاملات الانحدار (B) معنوية عند مستوى ٠,٠١للإستثمار الأجنبي المباشر. وهذه المعاملات تكشف عن الأهمية النسبية للمتغير المستقل داخل معادلة الانحدار في التنبؤ بالمتغير التابع (زيادة عدد الشركات المحلية)، حيث بلغ معامل الإنحدار ل ٠,٤٠ وإشارة معامل الإنحدار موجبة مما يدل على أن علاقة التأثير إيجابية.

- بلغ معامل التحديد للنموذج (R^2)٤٩% أى أن الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم العناصر المفسرة للتغير الإيجابي الذى يحدث فى المتغير التابع وهو زيادة عدد الشركات المحلية حيث يفسر (٤٩%) من هذا التغير ، في حين أن باقي النسبة وقدرها ٥١% ترجع إلى عوامل أخرى تمثل قيمة التباين غير المفسر في المعادلة.

ووبناءً على النتائج السابقة يتم **ثبوت صحة هذا الفرض** ، حيث ثبت وجود تأثير معنوي إيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل على زيادة عدد الشركات المحلية.

رابعاً: تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الواردات.

جدول رقم (١١) نتائج تحليل تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الواردات

المتغير المستقل	**المتغير التابع: الواردات**	
	معامل الانحدار (Beta)	**R^2**
الإستثمار الأجنبي المباشر	٠,١٩ **	٠,٧٦
• (**) معنوية عند مستوى ٠,٠١ • معامل التحديد R Square = ٠,٧٦ • قيمة (ف) لمعنوية نموذج الانحدار = ١٠٩,٧٣٤ (معنوية عند مستوى ٠,٠١) • جميع معاملات الانحدار (B) معنوية عند مستوى ٠,٠١		

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ثبت معنوية النموذج ككل حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة للنموذج ١٠٩,٧٣٤، وهي معنوية عند مستوى ٠,٠١.
- معاملات الانحدار (B) معنوية عند مستوى ٠,٠١ للإستثمار الأجنبي المباشر. وهذه المعاملات تكشف عن الأهمية النسبية للمتغير المستقل داخل معادلة الانحدار في التنبؤ بالمتغير التابع (زيادة عدد الواردات)، حيث بلغ معامل الإنحدار ل ٠,١٩ وإشارة معامل الإنحدار موجبة مما يدل على أن علاقة التأثير إيجابية.
- بلغ معامل التحديد للنموذج (R^2)٧٦% أى أن الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم العناصر المفسرة للتغير الإيجابي الذى يحدث فى المتغير التابع وهو زيادة عدد الواردات حيث يفسر (٧٦%) من هذا التغير ، في حين أن باقي النسبة وقدرها ٢٤% ترجع إلى عوامل أخرى تمثل قيمة التباين غير المفسر في المعادلة.

ووبناءً على النتائج السابقة يتم **ثبوت صحة هذا الفرض** ، حيث ثبت وجود تأثير معنوي إيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل على الواردات.

خامساً: تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات.

جدول رقم (١٢) نتائج تحليل تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات

المتغير المستقل	**المتغير التابع: الصادرات**	
	معامل الانحدار (Beta)	**R^2**
الإستثمار الأجنبي المباشر	**٠,٣٤ ****	**٠,١٠**
• (**) معنوية عند مستوى ٠,٠١ • معامل التحديد R Square = ٠,١٠ • قيمة (ف) لمعنوية نموذج الانحدار = ١٢٤,٠٠٠ (معنوية عند مستوى ٠,٠١) • جميع معاملات الانحدار (B) معنوية عند مستوى ٠,٠١		

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ثبت معنوية النموذج ككل حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة للنموذج ١٢٤,٠٠٠، وهي معنوية عند مستوى ٠,٠١.

- معاملات الانحدار (B) معنوية عند مستوى ٠,٠١ للإستثمار الأجنبي المباشر. وهذه المعاملات تكشف عن الأهمية النسبية للمتغير المستقل داخل معادلة الانحدار في التنبؤ بالمتغير التابع (زيادة عدد الصادرات)، حيث بلغ معامل الإنحدار ل ٠,٣٤ وإشارة معامل الإنحدار موجبة مما يدل على أن علاقة التأثير إيجابية.

- بلغ معامل التحديد للنموذج (R^2)١٠% أى أن الإستثمار الأجنبي المباشر من أحد العناصر المفسرة للتغير الإيجابي الذى يحدث فى المتغير التابع وهو زيادة عدد الصادرات حيث يفسر (١٠%) من هذا التغير ، في حين أن باقي النسبة وقدرها ٩٠% ترجع إلى عوامل أخرى تمثل قيمة التباين غير المفسر في المعادلة.

وبناءً على النتائج السابقة يتم ثبوت صحة هذا الفرض ، حيث ثبت وجود تأثير معنوي إيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل على الصادرات.

سادساً: تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على نقل المعرفة.

جدول رقم (١٣) نتائج تحليل تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على نقل المعرفة

المتغير المستقل	المتغير التابع: نقل المعرفة	
	معامل الانحدار (Beta)	R^2
الإستثمار الأجنبي المباشر	٠,٥٤ **	٠,٨٥

- (**) معنوية عند مستوى ٠,٠١
- معامل التحديد R Square = ٠,٨٥
- قيمة (ف) لمعنوية نموذج الانحدار = ١٥١,٠٨ (معنوية عند مستوى ٠,٠١)
- جميع معاملات الانحدار (B) معنوية عند مستوى ٠,٠١

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ثبت معنوية النموذج ككل حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة للنموذج ١٥١,٠٨، وهي معنوية عند مستوى ٠,٠١.

- معاملات الانحدار (B) معنوية عند مستوى ٠,٠١ للإستثمار الأجنبي المباشر. وهذه المعاملات تكشف عن الأهمية النسبية للمتغير المستقل داخل معادلة الانحدار في التنبؤ بالمتغير التابع (زيادة عدد الصادرات)، حيث بلغ معامل الإنحدار ل ٠,٥٤ وإشارة معامل الإنحدار موجبة مما يدل على أن علاقة التأثير إيجابية.

- بلغ معامل التحديد للنموذج (R^2)٨٥% أى أن الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم العناصر المفسرة للتغير الإيجابي الذى يحدث فى المتغير التابع وهو نقل المعرفة حيث يفسر (٨٥%) من هذا التغير ، في حين أن باقي النسبة وقدرها ١٥% ترجع إلى عوامل أخرى تمثل قيمة التباين غير المفسر في المعادلة.

وبناءً على النتائج السابقة يتم ثبوت صحة هذا الفرض ، حيث ثبت وجود تأثير معنوي إيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل على نقل المعرفة.

سابعاً: تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على توفير فرص العمل.

جدول رقم (١٤) نتائج تحليل تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على فرص العمل

المتغير المستقل	**المتغير التابع: فرص العمل**	
	معامل الانحدار (Beta)	**R^2**
الإستثمار الأجنبي المباشر	**٠,٤٥ ****	**٠,٥٢**
●(**) معنوية عند مستوى ٠,٠١ ●معامل التحديد R Square = ٠,٥٢ ●قيمة (ف) لمعنوية نموذج الانحدار = ١٦٢,١١٧ (معنوية عند مستوى ٠,٠١) ●جميع معاملات الانحدار (B) معنوية عند مستوى ٠,٠١		

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ثبت معنوية النموذج ككل حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة للنموذج ١٦٢,١١٧، وهي معنوية عند مستوى ٠,٠١.

- معاملات الانحدار (B) معنوية عند مستوى ٠,٠١ للإستثمار الأجنبي المباشر. وهذه المعاملات تكشف عن الأهمية النسبية للمتغير المستقل داخل معادلة الانحدار في التنبؤ بالمتغير التابع (توفير فرص العمل)، حيث بلغ معامل الإنحدار ل ٠,٤٥ وإشارة معامل الإنحدار موجبة مما يدل على أن علاقة التأثير إيجابية.

- بلغ معامل التحديد للنموذج (R^2)٥٢% أى أن الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم العناصر المفسرة للتغير الإيجابي الذى يحدث فى المتغير التابع وهو توفير فرص العمل حيث يفسر (٥٢%) من هذا التغير ، في حين أن باقي النسبة وقدرها ٤٨% ترجع إلى عوامل أخرى تمثل قيمة التباين غير المفسر في المعادلة.

وبناءً على النتائج السابقة يتم ثبوت صحة هذا الفرض ، حيث ثبت وجود تأثير معنوي إيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل على توفير فرص العمل.

ثامناً: ملخص النتائج وتوصيات البحث:

أ. ملخص نتائج البحث:

١) يوجد ارتباط معنوي إيجابي بين الإستثمار الأجنبي المباشر من ناحية وكل من: توفير مصارد التمويل، والموارد المحلية، وعدد الشركات المحلية، والواردات، والصادرات، ونقل المعرفة، وتوفير فرص العمل من ناحية أخرى عند مستوى معنوية ٠,٠١.

٢) يوجد تأثير معنوي إيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على كل من توفير مصارد التمويل، وعدد الشركات المحلية، والصادرات، ونقل المعرفة، وتوفير فرص العمل عند مستوى معنوية ٠,٠١. في حين يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر سلبياً على الموارد المحلية، كما أن التأثير الإيجابي على زيادة الواردات هو فى مضمونه تأثير سلبي.

٣) يزداد تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على نقل المعرفة بمعامل تفسير ٨٥% ثم توفير فرص العمل بمعامل تفسير ٥٢% ويليه التأثير على توفير مصادر التمويل بمعامل تفسير ٥١%، ويساهم بنسبة ضئيلة فى زيادة الصادرات حيث بلغ معامل التفسير ١٠%.

ب. توصيات البحث:

قام الباحثان فى ضوء النتائج السابقة بوضع مجموعة من التوصيات التى من الممكن أن تسهم فى تسليط الضوء على أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره فى توفير مصادر التمويل اللازمة لسير العملية التنموية والمشاريع المحلية بالإضافة إلى القدرة على نقل المعرفة الحديثة والتى يمكن أن تستفيد منها الشركات المحلية ومن ثم زيادة قدرتها على المنافسة فى بيئة الأعمال المتغيرة، لذلك يجب جذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال القيام بما يلى:-

١) زيادة القدرات التنافسية والتى تتطلب التحسين المستمر فى قطاع البنوك والخدمات وتطوير البنية التحتية من من بناء منشآت وتطوير شبكات النقل والإتصالات.

٢) يجب على الحكومة بالتعاون مع وزارة الإستثمار القيام بمزيد من الإجراءات التسويقية والترويج عن المزايا التى تقدمها الدولة للمستثمرين ونقل صورة إيجابية للعالم الخارجى عن المناخ الإستثمارى فى مصر.

٣) التركيز على الإستثمارات الموجهه نحو قطاعات الصناعة لتطويرها، بالإضافة إلى تحديد أشكال دخول الإستثمار الأجنبي المباشر سواء من خلال مشروعات جديدة أو تطوير مشروعات قائمة.

٤) دعم القطاع الخاص وتهيئة الظروف المناسبة للعمل جنباً إلى جنب مع القطاع العام بهدف التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحسين أداء القطاعين.

٥) تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أجل مواجهة الطلب المحلى ورسم سياسات تنموية فعالة لتشجيع الإستثمارات الأجنبية طويلة الأجل.

٦) رسم إستراتيجية تضمن وضع ضوابط تلزم الشركات الأجنبية من نقل التكنولوجيا والمعرفة وتدريب القوى العاملة وتنمية المهارات المحلية.

٧) وضع ضوابط لأنشطة الإستثمار الأجنبي بما دون تلوث البيئة ويضمن السلامة الصحية.

٨) تفعيل قوانين مكافحة الفساد الإدارى والمالي ليس فقط لحماية المال العام ولكن أيضاً لنشر صورة ذهنية إيجابية عن البيئة الإستثمارية داخل مصر.

٩) تدريب تنمية مهارات الكوادر الإدارية بما يناسب متطالبات البيئة العالمية.

١٠) استكمال منظومة التشريعات الموجهه نحو جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

المراجع

أولاً:الكتب:

١. السيد أحمد عبد الخالق، ٢٠٠٩، الإقتصاد السياسى الدولى والسياسات الإقتصادية العالمية، كلية الحقوق- جامعة المنصورة.
٢. سلوى محمد مرسى، ٢٠٠٥، أولويات الإستثمار الصناعى فى مصر، معهد التخطيط القومى- القاهرة.
٣. رضا عبد السلام، ٢٠١٠، محددات الإستثمار الأجنبى المباشر فى عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية- المنصورة.
٤. نزيه عبد المقصود مبروك, ٢٠٠٧، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية.
٥. نادية النمر، فتحى على سعد،٢٠١٠، تخطيط الإستثمار، كلية التجارة- جامعة بنها.
٦. نظير رياض محمد الشحات، ٢٠١٠، إدارة المنشأت المالية، كلية التجارة – جامعة المنصورة.

ثانياً: المنشورات والدوريات والتقارير:

١. أحمد، موفق و خضير، حلا سامى، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثمانون، ٢٠١٠.
٢. الأنكتاد (تقرير الإستثمار العالمى: الإستثمار الأجنبى المباشر وتحديات التنمية ١٩٩٩)، إستعراض عام- الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف ، ١٩٩٩، ص ٣٩.
٣. المال، صحيفة إقتصادية مصرية يومية https://almalnews.com/ (تاريخ الإطلاع ٢٠٢٠/٨/١٢).
٤. الهيئة العامة للإستعلامات، https://www.sis.gov.eg/Story/205097/ (تاريخ الإطلاع ٢٠٢٠/٨/١٣).
٥. علي لطفي- إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، ٢٠٠٧- المؤتمر السنوي الثاني عشر- جامعة عين شمس- دار الضيافة.
٦. وزارة الإستثمار، وزارة الإستثمار في عام، تقرير أداء وزارة الإستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩.
٧. سامى عبيد التميمى ، الإستثمار الأجنبى المباشر فى العراق من نظرة خاصة لقانون الإستثمار الأجنبى لعام ٢٠٠٦، الغرى للعلوم الإقتصادية والإدارية، http://www.docudesk.com

ثالثاً: الرسائل العلمية:

١. خيالى خيرة، ٢٠١٦، دور الإستثمار الأجنبى المباشر فى دعم النمو الإقتصادى بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، جامعة قاصدى مرباح ورفلة- كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، رسالة ماجستير.
٢. يوسف عباس خميس، ٢٠١٥، دور الإستثمار الأجنبى المباشر فى دعم النمو الإقتصادلا فى العراق، ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
٣. وفاء هاشم حسن شهاب الدين، ٢٠١٣، دور الإستثمار الأجنبى غير المباشر فى سوق الأوراق المالية فى مصر خلال فترة الإصلاح الإقتصادى:دراسة مقارنة مع ماليزيا، جامعة بنها-كلية التجارة، رسالة ماجستير.

٤. محمود معمر عبدالله أبو ستين، ٢٠١٥، إنعكاسات تدفق الإستثمار الأجنبى على الدولة المضيفة: دراسة مقارنة وتطبيقية على ليبيا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق- جامعة المنصورة.
٥. نورية عبد محمد ،٢٠١٢، أثر الإستثمار الأجنبى فى مستقبل الإستثمار المحلى العربى دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربى للمدة ١٩٩٢-٢٠١٠، رسالة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس.

المراجع الأجنبية:-

1. Almfraji, M.A. and Almsafir, M.K. (2014), Foreign Direct Investment and Economic Growth Literature Review from 1994 to 2012, **Social and Behavioral Sciences**, Vol. 129, No. 1, P.P. 206 – 213.
2. Adjei, A.A., 2007, Foreign direct investment and its importance to the economy of South Africa, Master Degree, University of South Africa.
3. Bevan, A.A. and Estrin, S., 2000, foreign direct investment in transition economies, London Business School.
4. Choe, J. Il. (2003), Do Foreign Direct Investment and Gross Domestic Investment Promote Economic Growth? Review of Development Economics, Vol. *7*, No.1, P.P. 44–57.
5. Chakraborty, C., and Nunnenkamp, P. (2006), Economic reforms, foreign direct investment and its economic effects in India. Germany: Kieler Arbeitspapiere.
6. Diaconu, L. (2014), The foreign direct investments in South-East Asia in the context of the 1997 and 2007 crises**, Social and Behavioral Sciences,** Vol. 109, No. 1, P.P. 160-164.
7. ESCWA (The role of foreign direct investment in economic development in Escwa Member Countries) U.N, New York. 2000**.**
8. Edward Graham "Anti Globalism & Multinational Investors", www.cipe-arabia.org.
9. Economic And Social Commission For Western Asia (Escwa), E/Escwa/Edgd/Technical Paper.3, 2011.

10. Gutterman, A.S. and Brown, R.L., 2011, Reasons for foreign direct investment, International Business, Vol. 30, No. 2, P.P. 1-6.
11. Khaliq, A., and Noy, I. (2007). Foreign direct investment and economic growth: Empirical evidence from sector data in Indonesia, http://www.economics.hawaii.edu/research/workingpapers/WP_07-26.pdf
12. Mallampally,P. and Sauvant,K., 1999, Foreign direct investment in developing counties, International Monetary Fund, Vol. 36, No. 1.
13. Manuchehr, I., and Ericsson, J. (2001b). On the causality between foreign direct investment and output: a comparative study. The International Trade Journal,Vol. *15*, No.1, P.P.1–26.
14. Nair Reichert, U., and Weinhold, D. (2001). Causality Tests for Cross Country Panels: a New Look at FDI and Economic Growth in Developing Countries, *Oxford bulletin of economics and statistics*, Vol. *63, No.*2,P.P. 153-171.
15. Shaikh, F. M. (2010). Causality Relationship Between Foreign Direct Investment, Trade And Economic Growth In Pakistan, **In *International Business Research*,** Vol. 1, No. 1, p.p. 11–18.
16. Sarkar, P. (2007). Does Foreign Direct Investment Promote Growth? Panel data and Time Series Evidence from Less Developed Countries, 1970-2002, MPRA, Vol. 6, No. 5176, P.P. 1–23.
17. Tarun Kanti Bose, Advantages and Disadvantages of FDI in China and India, International Business Research, Vol. 5, No. 5, 2012, P.P. 164- 174.
18. UNCTAD, World Investment Report, 1998: Trends and Determinants, (New York and Geneva: United Nations).
19. UNCTAD (WORLD INVESTMENT REPORT 1999: Foreign direct investment and the challenge of development) Geneva and new York,1999,pp. 465.
20. UNCTAD (WORLD INVESTMENT REPORT 2004: The shift towards services) Geneva and new York,2004, p.p. 345.
21. UNCTAD (2013) WORLD INVESTMENT REPORT.
22. UNCTAD «World Investment Report 2020, International Production Beyond The Pandemic, united nations ,New York and United States of America, P. 256.
23. WORLD TRADE ORGANIZATION, 2004 www.wto.org.
24. Zilinske,A., 2010, Negative and positive effects of foreign direct investment, Economics and Management, Vol. 15,No. 1, P.P.332-336.

ملحق البحث

قائمة إستقصاء بحث بعنوان " أثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على الشركات المحلية"

العبارة	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تماماً (١)
١. يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في توفير الأموال اللازمة للإستثمار المحلى.					
٢. يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر تمويل التنمية الإقتصادية في مصر.					
٣.أثرت الشركات الأجنبية علي إنخفاض عدد المشاريع المحلية.					
٤. تستفيد الشركات الأجنبية من الموارد الطبيعية في مصر.					
٥. يحل الإستثمار الأجنبي المباشر محل الشركات الوطنية.					
٦. تؤثر الشركات الأجنبية في مصر إلي زيادة عدد الشركات المحلية.					
٧. العلاقة بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية علاقة تكاملية.					
٤. ساعدت إصلاحات السوق وتحرير التجارة علي زيادة الواردات.					
٥. يساعد الإستثمار الأجنبي المباشر علي تحسين الصناعات المحلية.					

العبارة	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تماماً (١)
٦. يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر علي زيادة الصادرات.					
٧. يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة هامة للتقدم التكنولوجي في الصناعات.					
٨. تسمح الشركات الأجنبية من نقل المعرفة الخارجية إلي الشركات المحلية.					
٩. لقد زاد الإهتمام بالبحوث والتطوير لمواكبة تطورات الإنتاج الخارجي.					
١٠. أدت المنافسة بين الشركات الأجنبية والمحلية إلي نمو الإنتاجية للشركات المحلية وتطوير المنتج المحلي.					
١١. تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلي مصر أدي إلي تحسين قطاع الصناعة والخدمات علي حساب قطاع الزراعة.					
١٢. تستفيد الشركات المحلية في مصر من تعديلات قانون الإستثمار لجذب الإستثمار الأجنبي.					
١٣. لقد زادت فرص العمل المتاحة كنتيجة لزيادة عدد الشركات الأجنبية في مصر.					
١٣. تؤثر الشركات الأجنبية علي زيادة كفاءة العمالة المصرية.					
١٤. يعتبر أجر العامل المصرى في الشركات الأجنبية منخفض مقارنة بنظيره.					

الباحثان،،،